

# جَدْوَلُ الْفقهِ الْخَلِيلِي عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَعْلُومَاتِيَّةِ

الجزء الثاني

تأليف: الأستاذ الجليل محمد بن التّاه

قدمه للطبع وأشرف عليه:

السيد محض بن محمد فال

## مقدمة

أخي القارئ المسلم

لقد سبق أن قدمنا لك الكتاب الأول من الفقه الخليلي على الطريقة المعلوماتية في المذهب المالكي، وقد قدمنا لك في ذلك الكتاب الكثير من مسائل العبادات والمعاملات وقد أدى ذلك إلى إقبال كبير على هذه التجربة وفي نفس الوقت أدى إلى الطلب الملح لتناول بقية الأبواب الفقهية التي لم نتناولها في الكتاب السابق بطريقة مفصلة أو لم نتناولها أصلاً.

وتلبية لهذا الطلب وتكميلاً لهذه التجربة التي خدمت الكثير من طلبة العلم بطريقة ميسورة قررنا بالتعاون مع الأستاذ محض بن محمد فال جزاه الله خيراً أن نقدم لك أخي القارئ بقية الأبواب.

وقد ساعدنا في ذلك وأعاننا على الإعداد أخونا محمد باب بن كراي بن أحمد بور. وأنتبه هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى أخي وزميلي الأستاذ محض بن محمد فال الذي شارك في نشر العلم بوسائله المادية والمعنوية جزاه الله خيراً. سوف تكون التجربة القادمة جدولة للنحو والمنطق والأصول ومصطلح الحديث والبلاغة، والعروض. والله الموفق للصواب.

حداً بن التاه

انواكشوط 5 محرم 1419

موافق 1998/5/2

## الزكاة

تعريفها وحكمتها وواجباتها	شروط وجوبها	مصارفها	ما تجب فيه	ملاحظات
<b>التعريف</b> - إخراج قدر مخصوص من مال مخصوص يبلغ النصاب لمستحقه إن تم الملك والوقت.	- الملك التام. - تمام انتصاب. - الحرية. - الإسلام.	- الفقراء. - المساكين. - المؤلفة قلوبهم. - العاملين عليها. - عتق الرقبة. - المدنين. - المجاهدين. - أبناء السبيل.	- النقد. - الانعام. - احبوب والثمار. - التجارة. - المعدن. - الركاك وهو دفن الجاهلية.	- يمكن نقلها إلى الأوحج. - لا تنقل إلى غير الأوحج إن كان على مسافة قصر. - يمكن نقلها لمن هو دون القصر. - لا تقدم زكاة الحبوب قبل الافرك والطيب. - لا تجزء إن دفعت لغير المستحق. - لا تدفع لمن تجب نفقته.
<b>حكمها</b> - بناء التكافل الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء. - تاريخ وجوبها، فرضت في السنة الثانية من الهجرة.	- وصول الوقت من حول أو افراك أو وجود معدن.			
<b>واجباتها</b> - البية عند الإخراج. - التوزيع الفوري على الحاضرين.				

## زكاة التجارة والعين

- النصاب مائتا درهم أو عشرون ديناراً.
- وزن الدرهم يساوي 2,85 غرام.
- وزن الدينار الشرعي يساوي 4,15 غرام.
- العبرة بمتوسط النقد.
- القيمة الاجمالية للنصاب تساوي  $\frac{200 \times 2,85}{25} \times$  ثمن الأوقية البيضاء.

## طريقة محاسبة التاجر

- النقد من العملة الناض.
- مع قيمة العروض الموجودة.
- مع الدين الحال المرجو.
- مع الدين المرجو بالقيمة.
- يقوم الدين المؤجل بما يساوي من عروض عند حلوله.
- لا تقوم الأواني والأدوات.
- يطرح ما على التاجر من دين إن لم يكن له مال آخر.
- لا تقوم دور الإيجار ولا سياراته وتزكى الغلة إن بقيت سنة وبلغت نصاباً.

## زكاة الحرث

- نصاب ما يزكى يساوي 600 كلم.
- الحبوب والثار المزكاة هي التمر، الشعير، القمح، القطن، العسل، السلت، الالفط، الزبيب، الدخن، الأرز، الذرة.
- الزراعة المروية صناعياً فيها 5 %
- الزراعة الطبيعية فيها 10 %.
- يحسب ما أكله المزارع والحيوان.
- لا يحسب البنزين والأدوات.
- لا تسقط هذه الزكوات بالدين.

## الإبل

### القسم الأول من الجدول

السن	ما يخرج منه	العدد
سنة واحدة	جدعة من الغنم	5 إبل
سنة واحدة	أربع جدعات غنم	20 إبل
سنة واحدة	بنت مخاض	25 إبل
سنتان	بنت لبون	36 إبل
أربع سنوات	حققة	46 إبل

### القسم الثاني من الجدول

السن	ما يخرج منه	العدد
خمس سنوات	جدعة	61 إبل
سنتان	بنتا لبون	76 إبل
أربع سنوات	حققتان	91 إبل
	ثلاث بنات لبون	121 إبل
	حققة وبنتا لبون	130 إبل

وهكذا فمع كل عشر يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة.

## الغنم

السن	ما يخرج منه	العدد
سنة واحدة	شاة واحدة	40 شاة
سنة واحدة	شأتان	121 شاة
	ثلاث شياه	201-399
	أربع شياه	400 شاة

## البقر

السن	ما يخرج منه	العدد
سنتان	تبيع أو تبيعة	30 بقرة
بدأت في السنة الرابعة	مسنة	40 بقرة

وهكذا ففي كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة.

أخذت جداول الزكاة من كتاب القطفوف الدانية في التربية الإسلامية المعهد التربوي الوطني.

وهكذا كلما زادت يخرج عن كل مائة شاة.

## الحج

شروط وجوبه	موانع وجوبه	العمره
<ul style="list-style-type: none"> <li>الحج واجب قبل على الفور</li> <li>وقبل على التراخي.</li> <li>البلوغ.</li> <li>العقل.</li> <li>الحرية.</li> <li>الاستطاعة البدنية والمالية.</li> <li>الإسلام.</li> <li>أمن الطريق.</li> <li>لا تصح فيه النيابة للقادر</li> <li>في الغرض.</li> <li>تجوز النيابة للعاجز.</li> <li>تجوز النيابة في نفل الحج مع الكراهة.</li> <li>لا بد للمرأة من محرم أو زوج أو رفقة مأمونة في الغرض.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>فقدان أحد هذه الشروط السابقة.</li> <li>الأبوان في حج النفل.</li> <li>سيد العبد.</li> <li>الزوج في حج النفل.</li> <li>الوصي يمنع السفه.</li> <li>السجن في الدم أو الدين.</li> <li>الاحصار بعدو أو فتنة.</li> <li>تفليس المورس.</li> <li>المرض.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وهي سنة مؤكدة.</li> <li>وقتها خارج أيام العيد للحاج واجباتها</li> <li>الإحرام من أقرب نقطة جل.</li> <li>الطواف وركعتاه.</li> <li>السعي.</li> <li>الحلق.</li> <li>الفدية والنسك</li> <li>الفدية كفارة فعل الممنوعات.</li> <li>النسك فدية ما ترك من الواجبات أو قتل من الصيد.</li> <li>الفدية صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مدان.</li> <li>فدية ترك الممنوعات تجوز في كل مكان.</li> <li>فدية ترك الواجبات أو الصيد أو التمتع أو القران بمنى أو مكة.</li> </ul>

أركانها	واجباتها	مندوباتها	ممنوعاتها	ملاحظات
- الإحرام بنية الحج فقط وهو الأفراد أو بنية القران وهو حج فيه عمرة بالنية فقط أو بنية المجتمع أي عمرة يتحلل منها وبعدها حج. - طواف الإفاضة يوم الحج الأكبر. - السعي بين الصفا والمروة بعد الطواف. - البقاء جزء من ليلة العيد بعرفة. <b>ملاحظة</b> يلزم من ترك الركن فساد الحج.	- أفراد الحج عن العمرة. - الإحرام من الميقات المكاني. - التلبية. - طواف القدوم. - حط الرحال بالمزدلفة ليلة عيد الأضحي. - رمي الجمرات. - الحلق أو التقصير. - ركعتا الطواف. - المبيت بمنى ليالي ر الجمرات. - الجمع بعرفة بالمزدلفة. <b>ملاحظة</b> يلزم من ترك أحد هذه الواجبات الدم.	- الإحرام في الأشهر الحرم. - ليس البيض في الإحرام. - الاتصال للإحرام وطواف القدوم ولعرفة والإفاضة. - ركعتان قبل الإحرام. - تقبيل الحجر الأسود. - استلام الركن الجمالي. - رمي الرحال في الأشواط الثلاثة من الطواف. - ترك الرمل في باقي الأشواط. - الرمل بين الأخضرين في السعي. - الإسراع بوادي مُحَسَّر. - الانصراف من لشعر الحرم صبيحة الشعر. - طواف الوداع. - الصلاة باغتصاب. - البقاء إلى ثاني أيام التشريق. - التطوع بأفندي. - الوقوف بأرض عرفة دون جباغا. - ترتيب الرمي ثم الحجر ثم الحقن. لا دم في ترك هذه.	- ليس المحيط والمحيط مطلقا. - كل ما فيه ترفه أو تنظيف أو إزالة شعر أو قتل خلق أو قطع عطر أو تطيب أو الذعان أو استحال. - الصيد جميع الحيوانات البرية سواء كُتلت طيور أو غويها إلا الحيوانات المضرّة دسح الحيوانات البرية. - النساء فلا يجوز له الجماع ولا مقدماته ولا يعقد ولا يتخطب له ان يرتجع مطلقته. يلزم الدم من فعل إحدى هذه المنوعات ويفسد الحج بالجماع.	- للمرأة ليس المحيط والمحيط غير أنها لا تغطي وجهها ولا يديها. - الفدية هي صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مدان أو ذبح شاة. - الذبح يقع في أي مكان شاء الأجزاء الصيد وجزاء من ترك بعض الواجبات. - لصاحب أفندي أن يأكل من هديهم إلا أجزاء الصيد ونسنت الأذناء ونفرت المساكين وهدي التطوع إذا عطي قبل عمله. - من عجز عن أفندي صام ثلاثة في الحج وسعة إذا رجع ونجس متابعة ومتابعة السعي.

## الضحية

ملاحظات	صفاتها	حكمها قبل الذبح
<p>— يكره أن تكون سكلية أي بغير أذنين خلقة أو شرقاء مثقوفة الأذن أو مثقوبة الأذن أو ناقصة بعض الذيل من غنم الالية أو مقابلة أو مدابرة أو ساقطة الأسنان بغير إيقار أو مكسورة القرن أو مكسورة القرن من غير إدماء.</p> <p>— يندب أن يأكل منها ويتصدق ويهب.</p> <p>— لا تلزم الضحية إلا بالذبح.</p> <p>— إن مات بعد ذبحها كان لورثته ما كان له هو.</p> <p>— إن اختلطت بعد الذبح تصدق بها ولم يأكلها وقيل يأكلها وأجزأت.</p> <p>— لا تباع لحومها ولا شحومها ولا جلودها ولا يؤجر على ذبحها منها.</p>	<p>— أن تكون من الأنعام خالصة.</p> <p>— أفضلها الغنم ثم البقر ثم الإبل.</p> <p>— الغنم أفضلها فحل الضأن ثم خصيه ثم أنثاه ثم فحل المعز ثم أنثاه.</p> <p>— سنها من الضأن سنة وقيل ثمانية أشهر.</p> <p>— يندب أن تكون كبشا سميناً فحلاً أملح أقرن ينظر بسواد ويشرب بسواد ويمشي بسواد</p> <p>— لا تجزئ للمريضة البيئة المرض والعجفاء التي لا شحم لها والعوراء البيئة العور والعرجاء البيئة العرج والعمياء والجرباء والهرمة والمجنونة.</p>	<p>— وهي سنة مؤكدة.</p> <p>— تسن للمسلم الحر القادر عليها غير الحاج.</p> <p>— تسن للصغير والكبير.</p> <p>— يجوز إرداف من يسكن معه وينفق عليه من غير مشاركة في الثمن.</p> <p>— تذبح بعد ذبح الإمام المحلى.</p> <p>— ينتظر من لا إمام لهم قدر الصلاة والخطبة.</p> <p>— يمتد وقت الذبح إلى غروب ثلاث العيد.</p> <p>— الأفضل أن تكون قبل الزوال.</p> <p>— يجوز أن يوكل على الذبح والأفضل أن يتولاه.</p>



## العقيقة والختان

ملاحظات	حكمها
— يعتبر اليوم بادراك جزء من الليل.	— وهي سنة.
— يستحب حلق رأس المولود يومها.	— تذبح سابع الولادة.
— يستحب تسميته يومها.	— مثل الضحية جنساً وصفة وعدداً
— يستحب التصديق بوزن الشعر ذهباً أو فضة.	— تؤكل ويتصدق منها ولا تباع.
— يقطع بزعران.	— الختان سنة لمن لم يولد مختوناً.
— لا يقطع بدم العقيقة.	— يجوز للكبير تركه إن خاف الهلاك.
— لا بأس بكسر العظام خلافاً لابن حنبل.	— يستحب ما بين السبع والعشر.
	— يستحب الدعوة لطعامه.
	— الخفاض مكرومة بعد الولادة.

## الأيمان والنذر

تعريفها وأنواعها	ما يقع به البر أو الحنث	الإستاء والكفارة	أركان النذر وأحكامه
تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله أو صفته.	البر هو الموافقة لما حلف عليه.	يكفر بثلاث أشياء : بإطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة وإلا فصيام ثلاث أيام.	النذر وهو إلتزام ما نذب. النذر المبهم كقله علي نذر يتحرى فيه أحكام اليمين.
اليمين بالله وصفاته جائزة ولازمة.	الحنث هو مخالفة ما حلف عليه.	الحال لا يفعل على بر حتى يفعل.	النذر المعين يلزم إن كان غربة.
اليمين بغيره مكروهة أو حرام.	الحنث يقع ببعض المحلوف منه والبر لا يقع إلا بجميع المحلوف عليه.	تخرج النفقة أو الكسوة على أساس الرجل الكبير.	يحرم نذر المعصية ولا شيء في نذر المباح.
اليمين بالله تقبل الإستثناء.	الحنث يقع ببعض المحلوف منه والبر لا يقع إلا بجميع المحلوف عليه.	يجوز تقديم الكفارة قبل الحنث.	النذر المطلق مطوب وهو مجرد إلتزام طاعة.
اليمين بالإلتزام لازمة ولا تقبل الاستثناء من كل ما هو طاعة أو فيه حق للآخرين.	فوات المحلوف عليه عقلا لا حنث فيه.	الأيمان المؤكدة كفارتها واحدة.	النذر المعلق: هو إلتزام ما ينفع غيرك وهو لازم ومكروه.
اليمين على الماضي لا تلزم.	فوات المحلوف عليه عقلا لا حنث فيه.	يقع الاستثناء بمشيئة الله باليمين بالله فقط.	النذر المكرر: وهو إلتزام طاعة تتكرر واختلف في كراهته.
لا كفارة في اللغو إلا الحلف على الظن ثم يبين خلافه.	فوات المحلوف عليه شرعا أو عادة تختلف فيه.	يقع الاستثناء بالإلأ في جميع الأيمان إن نطق واتصل وقصد حل اليمين.	نذر الصوم المعين بفوت وفوات وقته.
الغموس تعمد الحلف على الكذب في الماضي ولا كفارة فيها.	تحمل اليمين على مدلولها اللغوي ثم على سببها المثير وهو البساط ثم على مدلولها العرفي ثم على مدلولها الشرعي.	يقع الاستثناء بمشيئة غير الله في الأيمان.	نذر الصوم والصلاة والحج يلزم فيه أقل ما يصدق عليه.
الأيمان تلزمه والأشدنية والحرام يرجع فيها إلى المدلول العرفي الخفي.		من نذر جميع ماله أو تصدق به لم يلزمه إلا الثلث.	من نذر الصوم والصلاة في مسجد أجزأه غيره ما لم يكن الحرمين أو القدس.
		من نذر أن يذبح ولده فقلبه نحر جروء.	

حكم النكاح	الأركان	الأنكحة المحرمة	الخلاف بين الزوجين	المحرمات
<ul style="list-style-type: none"> <li>— الأصل أنه مرغّب فيه.</li> <li>— واجب على القادر الخائف من الفاحشة.</li> <li>— مندوب على القادر الراجي للنسل.</li> <li>— حرام إن أضّر بالزوجة.</li> <li>— مكروه للقادر الياّس من النسل إن قطعته عن العبادة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— الزوجان يشترط فيهما الإسلام إلا الكتابية كما يشترط عدم الاحرام.</li> <li>— الصداق وهو ربع دينار مما يقبل الحملك وهو مفوض أو مسمى.</li> <li>— الولي وهو المالك ثم الابن ثم الأب ثم الأخ والوصي والحاكم ولا جبر إلا للأب أو وصيه في البكر.</li> <li>— الكفاءة الدين والحال يندب الاشهاد عند العقد ويشترط قبل الدخول.</li> <li>— ملاحظة: يقوم الفشو مقام الاشهاد تدب الويمة على الطريقة الشرعية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— المحرمات من النسب وهي الأمهات والبنات والأخوات وفروعهن والعمات والحالات دون فروعهن.</li> <li>— المحرمات بالرضاع وهي الأمهات والبنات والأخوات وفروعهن والعمات والحالات.</li> <li>— المحرمات بالمصاهرة أمهات الزوجة وبناتها وأمهات الزوج وبناته.</li> <li>— المحرمات باللعان المحرمات بالزواج في العدة وهذه مؤبدة.</li> <li>— المحرمات المؤقتة الجمع بين امرأتين لو زحلت إحداها حرمت على الأخرى المطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره.</li> <li>— زوجة الغير الزانية حتى تنقضي عدتها.</li> <li>— نكاح التمة وهو النكاح لأجل.</li> <li>— نكاح الشقار وهو زوجتي ابنتك أزواجك ابنتي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— في قدر المهر أو صفته يصدق الزوج بعد الدخول وتصدق الزوجة قبل الدخول يمين منها أو من وليها.</li> <li>— الاختلاف في قبض الصداق القول قولها قبل البناء يمين والقول قوله بعد البناء يمين.</li> <li>— الاختلاف في هداي الزوج ينظر في ذلك إلى العرف.</li> <li>— الاختلاف في متاع البيت القول قولها في ما هو خاص بالنساء والقول قوله في ما سوى ذلك يمين من الطرفين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— نكاح المحلل القاصد للتحليل.</li> <li>— نكاح المعتدة.</li> <li>— نكاح الكافرة غير الكتابية.</li> <li>— نكاح المسلمة بالكافر.</li> <li>— نكاح الحاج أو المصنم.</li> <li>— نكاح الملاعة.</li> </ul>

## أسباب الطلاق

الضرر	الميوب	الظهار والإيلاء	الخلع
<ul style="list-style-type: none"> <li>— الأصل البراءة من التهم.</li> <li>— يثبت الضرر بعدلين أو بالسمع الفاشي.</li> <li>— يطلق على الزوج بانضرار المشترك.</li> <li>— يطلق على الزوج بالضرر غير المشترك عند الحاكم.</li> <li>— إذا لم يتبين أمر الزوجين ينصب لهما حكيم وكان لهما الحق في الحكم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— الموجبة للخيار هي الجنون، الجنان، البرص.</li> <li>— أمراض الفرج يثبت العيب بشهادة النساء في النساء والرجال في الرجال.</li> <li>— يؤجل من يرجى برؤه لفترة تسمح بذلك.</li> <li>— لا نفقة في الحيلولة للمرأة المتضررة.</li> <li>— يقام بكل عيب قبل البناء وبعده إلا الاعتراض.</li> <li>— لا يقام بخلف الظن في الميوب مثل الشلل والعمى إلا بشرط.</li> <li>— من تزوجت رجلاً على أنه من بني فلان فظهر خلاف ذلك كان لها الحق بالفسخ.</li> <li>— فائدة خيار الزوج رد الصداق.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— الظهار تشبيه الزوجة بمن تحرم شرعاً.</li> <li>— يؤجل أربعة أشهر فإذا لم يكفر طلق عليه.</li> <li>— الكفارة عتق رقبة مؤمنة أو صوم شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً.</li> <li>— الإيلاء حلف الرجل أن لا يبطأ زوجه يؤجل أربعة أشهر.</li> <li>— الرجوع هو الوطء.</li> <li>— إن لم يرجع طلق عليه الحاكم.</li> <li>— المطلقة بالإيلاء رجعية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— الخلع الطلاق بعوض ولو وهما.</li> <li>— المبارأة وهي الخلع بالصداق قبل البناء.</li> <li>— الافتداء هو الخلع ببعض مال المرأة.</li> <li>— يجوز الخلع بما فيه غرر كنفقة الحمل والرضيع والأجنبي.</li> <li>— إذا مات الخالع بنفقته مضى الخلع ولا رجعة بالباقي.</li> <li>— النظر في الخلع كالنظر في الصداق.</li> </ul>

أنواع الطلاق	صيغ الطلاق	تابع صيغ الطلاق
<ul style="list-style-type: none"> <li>— ينقسم إلى سني وبدعي.</li> <li>— السني هو ما وقع بطلاق واحدة بلفظ الطلاق في طهر لم يمسه فيه.</li> <li>— البدعي ما احتل فيه أحد هذه الشروط.</li> <li>— ينقسم أيضاً إلى بائن ورجعي البائن ما وقع قبل الدخول أو بعد طلقتين أو بلفظ يدل على الثلاثة أو بعوض أو بحكم حاكم أو بانتهاء العدة.</li> <li>— الرجعي هو ما سوى ذلك.</li> <li>— ملاحظة الإيلاء والطلاق بالنفقة رجعيان.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— الصيغ الصريحة وهي طالق ومصرحة.</li> <li>— شبه الصريح مثل خليتك وحرمتك ونحوها.</li> <li>— الكتابة المحتملة مثل اذهبي إلى أهلك وخلصني الله منك.</li> <li>— ألفاظ لا علاقة لها بالطلاق مثل اسقني الماء.</li> <li>— يقع مطلقاً إن قصده.</li> <li>— لا ينوي في القسمين الأولين.</li> <li>— ينوي في القسم الثالث والرابع.</li> <li>— يرجع في تحديد هذه الأقسام إلى العرف اللغوي المحلي وبساط الكلام.</li> <li>— يقع الطلاق بالكتابة والكلام والإشارة.</li> <li>— يقبل الرجوع عن كتابة الطلاق إن كان على وجه التروي ولم يصل إلى الزوجة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— التوكيل هو أن يوكل الزوج غيره أو زوجته على قدر ما أراد من الطلاق.</li> <li>— التمليك هو أن يملك زوجته على الطلاق واحدة.</li> <li>— التخيير هو أن يخير زوجته بين البقاء في الزوجية أو الطلاق ثلاثاً.</li> <li>— للزوج أن يناكر المملكة دون المخيرة.</li> </ul>

آثار النكاح	النفقة	الحضانة
<ul style="list-style-type: none"> <li>— الفسخ قبل البناء وبعده إن كان فاسداً لعقده.</li> <li>— الفسخ قبل البناء والصحة بعده إن كان فاسداً لصدائقه وفيه صداق المثل.</li> <li>— الفسخ بطلقة إن كان مختلفاً فيه.</li> <li>— الفسخ بغير طلقة إن كان مجعاً على فساده.</li> <li>— يدرأ الحد من أجل الشبهة في النفس أو في الحكم.</li> <li>— يلحق الولد إن كان يدرأ الحد.</li> <li>— تعاض التلذذ بها إن لم يكن صداقاً كل شرط ينافي المقصود من النكاح يفسده.</li> <li>— كل شرط لا ينافي المقصود وكان على وجه التعليق لزم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— تجب نفقة الزوجة والأبناء والأبواء والمالك.</li> <li>— يصدق الأبناء دون يمين.</li> <li>— يثبت الأبواء الفقير.</li> <li>— تجب الكسوة لمن تجب له النفقة.</li> <li>— تستمر نفقة الأولاد الذكور إلى البلوغ ونفقة البنات إلى الزواج والدخول.</li> <li>— لكل من أنفق طوعاً حق الرجوع بما أنفق إن كان وصياً أو أشهد.</li> <li>— من تزوجت بفقر تعلم فقره لم يكن لها الحق في الطلاق بالفقر.</li> <li>— تجب نفقة المطلقة الرجعية والحامل.</li> <li>— يدفع القاضي نفقة زوجة الغائب من مال الغائب وإن لم يكن له مال طلقت عليه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— وهي حفظ المولود في البيت والمقبل وإعداد ما يحتاج إليه من طعام ولباس ونظافة.</li> <li>— قيل هي حق لله وقيل للمحضون وقيل للحاضن.</li> <li>— الحواضن الأم، ثم أمها، فصاعداً، ثم أخت الأم، ثم أم الأب، ثم الأب، ثم أخت المحضون، ثم عمته، ثم بنت الأخ، ثم بنت الأخت، ثم أخ المحضون ثم باقي العصبة.</li> <li>— الوصي مقدم على الجميع إن كان أميناً ومتزوجاً بالنسبة للبنات.</li> <li>— استوى حاضنان قدم الأسن وإلا أقرع بينهما.</li> <li>— شروط الحضانة السلامة من الأمراض الخطيرة والصيانة والحرز والديانة والخلو من الزوجية.</li> <li>— إذا زال العذر عادت الحضانة إلا الزواج.</li> <li>— إذا بنى الزوج بزوجته وله أو لها أولاد لم يكن للطرف الآخر حق الإخراج وكذلك الأم.</li> <li>— تعود الحضانة إلى الأب إن سافر سفر نقلة مسافة قصر.</li> </ul>

بيع الأصول	بيع العروض والدياب	بيع الطعام
<p>— الأصول هي الأرض وما اتصل بها.</p> <p>— يجوز بيع الأصول بالأصول وبغيرها إذا كانت معلومة قدرًا وأجلًا.</p> <p>— يجوز بيع الهواء بشرط وصف البناء مساحةً ونوعاً مع أمن السلامة.</p> <p>— يجوز بيع الأرض جزأً أو تكسيراً أي مسحاً.</p> <p>— لا يجوز جمع الجراف والتكسير في عقد واحد.</p> <p>— يتبع الزرع الأرض ما لم يبد صلاحه كما يتبعها القلب.</p> <p>— لا يتبع الأرض ما بدا صلاحه إلا بشرط.</p> <p>— لا يجوز بيع الماء غير المنضبط.</p> <p>— لا يجوز رهن الثمن في المبيع المؤجل.</p> <p>— يجوز استثناء البقاء في الدار سنة.</p> <p>— لا يجوز بيع الأرض على الصفة أو الرؤية السابقة مع شرط النقد.</p>	<p>— يجوز بيع العرض بالعرض العرض ويسمى مقايضة سواء اختلفت أو اتحدت المراد بالعرض هنا غير النقد والعقار والحيوان.</p> <p>— يجوز بيع العروض بعضها ببعض حالة أو مؤجلة إذا اختلفت المنافع أو الأغراض.</p> <p>— يمنع بيع العرض بالعرض إذا اتحدت منفعتيها وكانت مؤجلة.</p> <p>— يجوز بيع العروض بالنقد مطلقاً.</p> <p>— يجوز بيع العروض على أن يكون القضاء في مكان آخر إذا حدد الأجل.</p> <p>— يجوز بيع الشيء الحاضر المعين مع جهل حقيقته.</p> <p>— إذا باعه شيئاً على أنه شيء آخر كان له الحق بالرد.</p> <p>— لا ضمان على مقلب البضاعة إذا انكسرت وقت المساومة.</p>	<p>— وهو المقتات أو المدخر.</p> <p>— يمنع بيع بعضه ببعض من جنس واحد متفاضلاً أو مؤجلاً كما يمنع بيعه بطعام آخر غير متقابلين ولو غير مدخر.</p> <p>— يمنع بيع الطعام قبل قبضه وذلك ان يقع عقدان لم يتخللها قبض ما لم يكن فرضاً أو هبة أو ارشاً.</p> <p>— يجوز بيع الطعام بطعام آخر يبدأ بيد ولو متفاضلين.</p> <p>— لا يجوز بيع الطعام بجنسه إذا كان أحدهما رطباً والآخر يابساً.</p>

بيع التمّار والحضّر	بيع التقدين والحلي
<p>— لا يجوز بيع الثّار والحضّر قبل بدو صلاحهما إنّما يملك المشتري الحزّة الأولى من الحضّر أو الثمرة الأولى.</p> <p>— كلّ ما نبت بعد الحزّة الأولى أو الثمرة الأولى فهو للبائع ويعرف بخلفه الفصيل.</p> <p>— إذا كانت الحديقة ذات بطون متصلة وجب ضرب الأجل في بيعها.</p> <p>— لا يجوز ضرب الأجل في الحديقة ذات البطون المتعددة.</p> <p>— إنّما تباع النباتات الغائبة في الأرض إذا استقل ورقها ونم الانتفاع بها ولم يكن في قلعها فساد.</p> <p>— يجوز استثناء أقل من الثلث أو أكثر إن كان جزافاً.</p> <p>— لا يجوز إن كان أكثر وكان كيلاً أو عدداً.</p> <p>— يجوز استثناء تجارة معينة.</p> <p>— الجوائح تنقسم إلى جوائح عادية وجوائح بشرية، الجوائح العادية الريح، المطر، الجيش، جائحة العطش خسارتها على البائع، الجوائح الأخرى إن نقصت عن الثلث فضماها من المشتري ما لم تكن قبل الطيب.</p>	<p>— النقدان الذهب والفضة.</p> <p>— الصرف بيع أحدهما بالآخر فإن كان وزناً فهي مراطة أو عدداً فهي مبادلة.</p> <p>— يجوز بيع الذهب والفضة متفاضلين إذا كانا حالّين.</p> <p>— لا يجوز بيع أحدهما بجنسه إذا كانا متفاضلين.</p> <p>— يحرم ربا النسيئة في النقد والطعام.</p> <p>— يجوز ربا الفضل إذا كانا مختلفين وحالين.</p> <p>— يحرم بيع الأدوات المحلاة بأحد التقدين بنفس النقد.</p> <p>— يحرم بيع الأدوات المحلاة بالذهب والفضة بالنقد مطلقاً.</p>



شروط بيع الدين	بيع الرقيق والحيوان
<p>1) حضور المديان.</p> <p>2) إقراره بالدين.</p> <p>3) أن يباع بغير جنسه.</p> <p>4) أن يكون الثمن حالاً.</p> <p>5) أن لا يكون الدين من طعام.</p> <p>6) أن لا يؤدي إلى صرف ممنوع.</p>	<p>— الأصل في بيع الرقيق السلامة ما لم تشترط.</p> <p>— يرد الرقيق بالعيوب الجسدية المفقودة للمقصود أو العقلية والزواج.</p> <p>— الأصل في العيب أنه حادث إذا ادعى البائع قدمه حلف وإلا حلف المشتري ورجع بقيمة العيب.</p> <p>— تجب موازنة الأمة المرغوب فيها عند أمانة حتى تنتهي براءتها.</p>
<p><b>أحكام الاقتضاء</b></p> <p>— وهو أخذ صاحب الدين لدينه من مدينه يجوز مطلقاً إن كان عين الدين.</p> <p>— فإن كان من غير الدين جاز إن خلا من صور الربا.</p> <p>— يمنع إن كان ذهباً عن فضة.</p> <p>— يمنع إن أدى إلى بيع الطعام قبل قبضه.</p> <p>— يمنع إن أدى إلى بيع الطعام بالطعام لا متقابليين.</p> <p>— يمنع إن أد إلى بيع الطعام بجنسه متفاضلاً.</p>	<p>— لا يجوز اشتراط تعجيل الثمن في حالة الاستبراء.</p> <p>— يجوز بيع الرقيق بشرط عدم الرد بالعيب.</p> <p>— يجوز استثناء الانتفاع يوماً أو يومين من بيع المركوب أو الثوب.</p> <p>— لا يجوز بيع الحيوان بشرط الحبيل وليس عيباً.</p> <p>— يجوز بيع الحيوان المريض غير المشرف.</p> <p>— لا يجوز التفريق بين الأمة وولدها قبل الانتفاع.</p> <p>— يجوز بيع كلاب البادية والماشية وأختلف في كلب الصيد.</p> <p>— يجوز استثناء ثلث الحيوان أو أرتال منه أو رأسه أو جلده في البادية.</p> <p>— إذا هلك المستثنى منه لم يضمن البائع غير الجلد والرأس.</p> <p>— لا يجوز له أخذ أرتال من شاة أخرى لصاحب الأرتال فقط حق الجبر على الذبح.</p>

المحاور	بيع الفضول
<p>— نقل الدين إلى ذمة تيراً بها الأول.</p> <p><b>شروط جوازها</b></p> <p>1) حلول الدين المحال به.</p> <p>2 — رضا المحيل والمحال فقط.</p> <p>3) المساواة بين الدين المحال والمحال عليه.</p> <p>4) أن لا يكون الدين من طعام بيع.</p> <p>5) أن تكون الحوالة على أصل دين وإلا فهي حاملة.</p>	<p>— وهو بيع غير المالك أو المأذون.</p> <p>— إذا وقع بحضرة المالك وسكت بلا عذر صح.</p> <p>— إذا كان المالك غائباً وبلغه وسكت صح.</p> <p>— إذا وهب الأجنبي بحضرة المالك حتى انتهى المجلس صحت الهبة.</p> <p>— تصرف الزوج في أملاك الزوجة لا يفوت حقها.</p> <p>— يفوت حقها في ما جرى العرف به.</p> <p>— سكوت رب الدين حال قسم الارث لا يفوت حقه.</p>

بيع الخيار	بيع المضبوط
<p>— وهو بيع على شرط الخيار لأحد البائعين</p> <p>— الأصول على شهر إلى خمسة أيام زائدة.</p> <p>— الرقيق إلى سبعة أيام.</p> <p>— الدابة والثياب إلى ثلاثة أيام.</p> <p>— الطعام المدخر إلى مدة تمكن من الاطلاع عليه.</p>	<p>— كل من باع ما له في غير حق شرعي كرها لم يلزمه البيع.</p> <p>— لا يصح بيع الغاصب إلا من المخصوص منه إن رده إليه.</p>

ملاحظات	ملاحظات
<p>— لا خيار إلا بشرط في العقد.</p> <p>— لا تجوز الثنيا.</p> <p>— لا يجوز شرط النقد مع الخيار.</p> <p>— يجوز شرط الثنيا مع العقد.</p> <p>— إذا اشترط الثنيا صح العقد إن استقطها.</p>	<p>— للأب بيع مال بنه المحجورين.</p> <p>— ليس للوصي بيع مال محجوره إلا للضرورة.</p> <p>— ليس للحاضن بيع محضونه إلا إذا خلا من الوصي وكان المبلغ زهيدا عشرين ديناراً.</p> <p>— يصح بيع المريض ولو كان مخوفاً.</p> <p>— لا يصح بيع الهبابة للمريض.</p> <p>— السفه بعد الترشيح محمول على الرشد.</p> <p>— المشتري بغير ماله لا حق له في ما اشتراه.</p> <p>— يبيع القاضي محمول على البراءة.</p> <p>— تصح العقود من الأصم أو الأكم.</p> <p>— لا تصح العقود إن اجتمعت الثلاثة.</p>

في قدر الثمن	في جنس الثمن	في الأجل	في القبض
— يخلفان ويفسخ يصدق غير التاكل إن فات لزمت القيمة.	— يخلفان ويفسخ يصدق غير التاكل إن فات لزمت القيمة.	— يخلفان ويفسخ	— القول قول المشتري إلا فيما العرف فيه النقد.
<b>ملاحظات</b>			
<p>— الاختلاف في توابع المبيع يتبع إن كان خفيفا كالخليل.</p> <p>— يخلفان ويفسخ ما لم يفت علم العرف في حالة الفوات.</p> <p>1) من ادعى بمال غيره مدعياً أمره بذلك كان له الفسخ بعد الحلف والامضاء وأخذ المبيع.</p> <p>2) يباغ مال الغائب غيبة بعيدة لقضاء دينه ونفقة عياله.</p> <p>— العيوب ثلاثة أنواع.</p> <p>— يسيرة جداً لا شيء فيها، متوسطة يعوض عنها.</p> <p>— كثيرة جداً يرد بها المبيع.</p> <p>— اليسيرة ما لا تأثير لها على الثمن والكثيرة ما ساوت قيمة الثلث والمتوسطة يعوض عنها.</p> <p>— يرجع في العيوب إلى أهل الخبرة.</p> <p>— لا يرد بالعيوب بعد الاطلاع والاستعمال.</p> <p>— لا رد بالعيوب الباطنة.</p> <p>— كل عهدة من البائع تلزم معه أجره السمسار.</p> <p>— كل رد من المشتري لا تلزم معه أجره السمسار.</p> <p>— الغبن هو الزائد أو الناقص على الثمن العادي.</p> <p>— يرد بالغبن في الاسترسال إن بلغ الثلث.</p> <p>— الماكسة بيع غير مرتب على شراء سابق.</p> <p>— المراجعة بيع مرتب على شراء سابق.</p> <p>— الاسترسال بيع مرتب على الصعر الجاري.</p> <p>— المزايمة بيع مرتب على حرية السوم.</p>			

## الشفعة

تعريفها	شروطها	عوارضها
<p>— منع الشريك من بيع حصته المشاعة في العقار.</p> <p>— أن يكون المبيع عقاراً أو متصلاً بالعقار.</p> <p>— أن يكون مشاعاً.</p> <p>— أن لا تفوت القسمة مصلحته.</p>	<p>— لا شفعة للجار.</p> <p>— يلزم الشفيع دفع الثمن أو امضاء الصفقة.</p> <p>— الغائب والمعدور على حجتها.</p> <p>— تبطل الشفعة بالطول سنة.</p> <p>— القول لمنكر انقضاء السنة.</p> <p>— لا تسقط باسقاطها قبل البيع.</p> <p>— لا تباع ولا توهب ولكنها تورث.</p> <p>— يختلف في دخولها لكراء الدور.</p> <p>— يلزم الشفيع أجرة الدلال والكاتب.</p>	

## القسمة

تعريفها	أنواعها	عوارضها
<p>— وهي تصيير مشاع من مملوك مالكين فأكثر معينا ولو باختصاص تصرف فيه بقرعة أو تراض.</p>	<p>(1) القرعة في المتاثلات غير المكيلة والمعدودة.</p> <p>(2) قسمة الوفاق وهي جائزة.</p> <p>(3) قسمة التقويم.</p>	<p>— لا يجمع بين حظين لواحد إلا الوارث.</p> <p>— يجبر من أوى عليها.</p> <p>— لا يقسم كل ما تفسده القسمة لا يقسم الطعام.</p> <p>— وهي جائزة.</p> <p>— يقوم المرغوب فيه مما يتأنا.</p> <p>— إذا ظهر الغبن ردت القسمة بالقرب.</p> <p>— لا يقسم الزرع مع الأرض.</p> <p>— لا يقسم النقد إلا بابداله بالعروض أو الصرف.</p> <p>— أجرة القسام والكاتب تؤخذ على الرؤوس.</p> <p>— إذا ظهر دين أو هبة أو إرث نقصت القسمة.</p>

## السَّلم

تعريفه	شروطه	عوارضه
— هو تعميم الذمة بالعرض.	1) أن يكون الثمن والمثمنون مما يجوز تملكه. 2) أن يكونا مختلفين جنسا. 3) أن لا يؤدي إلى ربا نسيئه. 4) أن يكونا معلومين. 5) أن يكون المسلم فيه مؤجلا بنصف شهر. 6) أن يكون المسلم فيه غير معين. 7) أن يكون ممكن الوجود عند الأجل.	— لا يجوز أخذ بدل طعام السلم. — يجوز تمجيل الدفع قبل الأجل. — تجوز الزيادة بعد الصفقة. — لا بد من تحديد مكان الدفع. — إن لم يحدد فهو مكان العقد. — إن عدم المسلم فيه فهو على الخيارين الثمن والانتظار. — يجوز بيع العرض المسلم فيه بمثل الثمن أو أقل. — يجوز بيعه لغيرها بأقل أو أكثر أو بالمثل لنفس الأجل.

## بيوع الآجال

تعريفها	صورها	ما يجوز منها
— وهي شراء سلعة بمن يعتا له.	— بيعها بمثل الثمن لنفس الأجل. — بيعها بمثل الثمن لا بد من الأجل. — بيعها بمثل الثمن نقدا أو أقرب من الأجل. — بيعها بأقل من الثمن إلى مثل الأجل. — بيعها بأقل من الثمن إلى أبعد من الأجل. — بيعها بأقل من الثمن نقدا أو إلى أقرب من الأجل. — بيعها بأكثر من الثمن إلى مثل الأجل. — بيعها بأكثر من الثمن إلى أقرب من الأجل أو نقدا. — بيعها بأكثر من الثمن إلى أبعد من الأجل.	— جائز. — جائز. — جائز. — غير جائز. — جائز. — غير جائز. — جائز. — غير جائز. — جائز. — غير جائز.

## الإجارة والجعل

تعريفها وأركانها	شروطها	عوارضها
<ul style="list-style-type: none"> <li>— هي عقد على منفعة أركانها.</li> <li>— المستأجر والأجير والصيغة.</li> <li>— الفرق بينها مع الجعل أن الجعل عقد على منفعة لا تحصل إلا بنائها.</li> <li>— والإجارة عقد على منفعة ينتفع بأجزائها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— شروط البيع.</li> <li>— شروط الكراء.</li> <li>— شروط الإجارة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— للأجير حق ما أدى.</li> <li>— لا حق للمجاعل إلا بنام العمل.</li> <li>— الجعل قد تكون أعماله مجهولة بخلاف الإجارة.</li> <li>— يجوز تقديم الأجرة بخلاف الجعل.</li> <li>— الكراء نوع من الإجارة لما يركب أو يسكن أو يزرع.</li> <li>— لا تكري الأرض بنائها ولا بالطعام.</li> <li>— تفسخ الإجارة إذا ظهر عيب في المؤجر أو يعرض العيب.</li> </ul>

## القراض

تعريفه	شروطه	عوارضه
<ul style="list-style-type: none"> <li>— وهو دفع مال لآخر ليعمل فيه على أن الربح بينهما.</li> </ul>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1 أن يكون رأس المال نقداً.</li> <li>2 أن تكون حصة العاملة معلومة.</li> <li>3 أن لا يضرب لذلك أجل.</li> <li>4 أن لا ينضم إليه عقد آخر.</li> <li>5 أن لا يحجر على العامل في الزبناء والبضائع.</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— يختلف في قراض الفلوس والعروض.</li> <li>— يختلف في اشتراط الزكاة على أحد الطرفين.</li> <li>— إذا فسد القراض وفات كان للماجل أجرة مثله إلا في قراض العروض أو لأجل أو في الضمان أو في الجهل فيكون بقراض مثله.</li> <li>— لعامل القراض النفقة في السفر إن اتسع المال.</li> <li>— عقد القراض حق يورث.</li> <li>— ليس للعامل أن يبيع بالدين أو يودع أو يشارك أو يقارض وإلا ضمن.</li> <li>— للعامل خلط ماله بالقراض.</li> <li>— لا ضمان في الحسارة من غير تفریط وإلا ضمن.</li> <li>— للعامل خلط ماله بالقراض.</li> <li>— لا ضمان في الحسارة من غير تفریط وإلا ضمن.</li> <li>— لا يجوز تبادل الهدايا بين أصحاب القراض ما لم تكن معتادة قبل ذلك.</li> </ul>

## المساقاة

تعريفها	حكمها	الملاحظات
<p>— عقد على خدمة الشجر مقابل بعض الغلة.</p>	<p>— وهي جائزة.</p> <p>— يلزم فيها العمل بكل ما يعود على الثمرة بخير.</p> <p>— لا يلزم ما كان خارجاً عن ذلك كاصلاح الحائط.</p> <p>— والأصل فيها المنع للجهل وبيع ما لم يخلق.</p> <p>— تجوز في الأشجار والزرع.</p> <p>— لا تجوز في البقول.</p> <p>— يلزم عقدها قبل بدء الصلاح.</p> <p>— يلزم تحديدها بأجل.</p>	<p>— يمكن عقدها على النصف أو أقل أو أكثر.</p> <p>— إذا خلا ثلث الحائط من الشجر لم يحسب والا حسب.</p> <p>— إذا وقعت فاسدة فسخت قبل العمل.</p> <p>— وبعد العمل كان للأجير أجره المثل أو مساقاة المثل.</p>

## القرض

تعريفه	حكمه	قضاؤه
<p>— هو دفع الشيء مقابل مثله متأخراً.</p>	<p>— يعتبر من باب المعروف ويجوز بشرطين:</p> <p>(1) أن لا يجز نفعاً للدافع.</p> <p>(2) أن لا ينضم إليه عقد معاوضة.</p> <p>— وهو جائز فيما يسلم إلا الجوار.</p> <p>— لا يجوز الإهداء لرب الدين.</p> <p>— يجوز إن جر نفعاً لأخذه.</p> <p>— لا يجوز إن جر نفعاً.</p> <p>— إذا وقع فاسداً لزم مثل المثل وقيمة المقرر.</p>	<p>— يجوز قضاؤه بمثله.</p> <p>— يجوز قضاؤه بغيره إن لم يستعمل.</p>

## المزراعة والمغارسة

تعريفها	شروطها	ملاحظات
<p>— هي الشركة في الزرع أو الغرس.</p> <p>— أن لا يكون الكراء مما تنبت الأرض.</p> <p>— تكافؤ الشريكين فيما يخرج.</p>	<p style="text-align: center;"><b>أنواع المغارسة</b></p> <p>أ) بأجرة معلومة وهي جائزة.</p> <p>ب) أن يغرس له شجر على أن له نصيب فيما نبت.</p> <p>ج) أن يغرس على أن له نصيباً من الزرع ومن الأرض وهي مترددة بين المجعل والاجارة وهي جائزة بخمسة شروط</p> <p>1) أن يكون في الأشجار خاصة.</p> <p>2) أن تحدد نوع الأشجار.</p> <p>3) أن لا يكون الأجل بسنين كثيرة.</p> <p>4) أن يكون للعامل حظه من الأرض والشجر.</p> <p>5) أن لا تكون في أرض موقوفة.</p>	<p>— لابد لصاحب الأرض من تقديم حظه من البذر.</p> <p>— المزارعة الفاسدة تفسخ قبل العمل.</p> <p>— الفاسدة بعد العمل يكون الزرع لصاحب البذر وللعامل الكراء.</p> <p>— لا يجوز لأحد الطرفين أن يشترط شيئاً خاصاً.</p> <p>— لا يجوز أن يشترط سلفاً.</p> <p>— يخير رب الأرض بين دفع الأجرة أو قلع الأشجار في المغارسة الفاسدة.</p>



## التفليس

تعريفه	الإجراءات العملية	ملاحظات
<p>— هو حكم الحاكم بإحاطة الدين بمال الغريم.</p>	<p>(1) يسجن حتى تعرف أمواله.</p> <p>(2) تصبح جميع ديونه حالة.</p> <p>(3) لا يقبل إقراره بدين ولا هبة لمن يتهم عليه.</p> <p>(5) يقسم ماله على أهل دينه كل حسب حصته.</p> <p>(6) يترك له لباسه ونفقته شهراً.</p>	<p>— لصاحب السلعة أخذها ما لم تفت.</p>

## الحجر

تعريفه	أنواع المحاجر
<p>— وهو منع الشخص من التصرف شرعاً.</p>	<p>— الصغير غير المميز.</p> <p>— الصغير المميز إن رده وليه.</p> <p>— يستمر حجره حتى يبلغ الولد ويبنى بالبنت.</p> <p>— المجنون جميع تصرفاته مردودة.</p> <p>— العبد جميع تصرفاته مردودة إلا ما دون التجارة.</p> <p>— السفه وهو من ثبت سفهه وحكم به القاضي تصرفاته قبل الحجر مقبولة تصرفاته بعد الحجر مردودة.</p> <p>— المريض الميوس منه تصرفاته في التبرعات مردودة إلا الوصية بالثلث تصرفاته في المعاوضات نافذة.</p> <p>— الزوجة تصرفاتها بالتبرع فيما زاد على الثلث مردودة.</p> <p>— المفلس وقد تقدم.</p>

## الرَّهْن

تعريفه	أحكامه
<p>— وهو تمكّن المدين من بعض الممتلكات ضماناً عن دين.</p>	<p>— وهو جائز.</p> <p>— يجوز رهن ما لم يبد صلاحه.</p> <p>— لا بد من جواز الرهن.</p> <p>— المرهون فيه كل دين إلا الصرف والسلام.</p> <p>— الغلة للرهن.</p> <p>— يجوز أن يشترطها المرتن في غير القرض.</p> <p>— يجوز بيع الرهن عند حلول الأجل وحكم القاضي أو إذن الراهن.</p> <p>— ضمان الرهن فيما يغاب عليه من المرتن إذا تم قبضه.</p> <p>— لا ضمان فيما لا يغاب عليه ما لم يقع التفريط.</p> <p>— لا يجوز غلق الرهن.</p>

## الكفالة

تعريفه	أحكامها
<p>— وهي تحمل حق يقبل النيابة من شخص يقبل الالتزام.</p>	<p>— يضمن كل حق تصح فيه النيابة من مال أو آثل إليه.</p> <p>— يجوز الضمان عن كل شخص حي أو ميت ولو بغير إذنه.</p> <p>— الضامن هو كل شخص غير محجور فيما هو محجور فيه.</p> <p>— الضمان يكون بالفرم أو بالوجه.</p> <p>— ضمان الوجه يكون باحضار المدين أو بالتبري من القضاء.</p> <p>— إذا تعدد الحملاء أخذ منهم من جهتين من جهة ما ينوبهم ونصف ما ينوب الغائبين.</p>

## التعدي

تعريفه	أنواعه	الملاحظات
<ul style="list-style-type: none"> <li>— وهو أخذ الشيء من غير إذن.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— الأصل وهو أخذ العين.</li> <li>— التعدي وهو أخذ المنفعة.</li> <li>— الإثلاف والإهلاك تفويته المنفعة المقصودة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— المتعدي يضمن المنفعة.</li> <li>— الغاصب يضمن الشيء كله.</li> <li>— مفوت المنفعة يضمن قيمة الشيء أو ما نقص</li> </ul>

## الاستحقاق

تعريفه	الأحكام
<ul style="list-style-type: none"> <li>— وهو أخذ ما كان عند غيرك بطريقة شرعية قضائية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— يرد الغاصب عين ما أخذ.</li> <li>— يرد المشتري ويرجع على من اشترى منه.</li> <li>— يغير المالك بين استرجاع الشيء أو إمضاء العقد.</li> </ul>

## موجبات الضمان

التعريف	الأنواع	الملاحظات
<ul style="list-style-type: none"> <li>— وهو إلزام المتصرف قيمة ما أخذ أو مثله.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— أن يأخذه من غير إذن ثم يهلك.</li> <li>— أن يقضه على وجه المعاوضة أو السلف.</li> <li>— أن يغيب عليه وهو رهن أو عرية.</li> <li>— أن يخلط الوديعة مع غيرها أو ينزعها من وعائها.</li> <li>— التفريط في القراض والإجارة.</li> <li>— أن يغيب الصانع.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— لا يضمن الأمانة إلا إذا كانوا متهمين.</li> <li>— يخلف الأمين المتهم.</li> </ul>

## اللقطة

تعريفها	الأحكام	الملاحظات
— وهي مال معصوم معرض للضياع.	— يجب الالتقاط على الأمين في مكان غير مأمون.	— يجوز أخذ اليسر وهو ما لا يرجع له.
	— تندب للأمين في محل مأمون.	— يصدق به أو يستعمله.
	— تحرم على غير الأمين.	— المال غير اليسر يعرف سنة في الأماكن العامة.
	— محل الالتقاط هو المكان العام غير الحرم.	— يستعمل ما يخاف ضياعه كالطعام.
	— ما يلتقط هو المال المعصوم.	— اليسر الذي يتنفع به يعرف
	— بضمن الملتقط إن أخذها بنية الملك أو ردها بعد الأخذ.	— الشاة بالفيء لواجدها.
	— تدفع اللقطة لمن عرفها.	— لا تلتقط الإبل.
	— الملتقط مخم بين التصديق والانتفاع.	
	— اللقيط وهو الطفل المنبوذ يجب التقاطه سرياً.	
	— الملتقط أخذه لنفسه أو دفعه للحاكم.	
	— اللقيط حر وولاؤه للمسلمين.	
	— للحاكم أن يهب ولاؤه لمن شاء.	
	— اللقيط نفقته من بيت المال.	

## التبرعات

تعريفها	أحكامها وأنواعها	الملاحظات
<p>— وهي نقل ملكية من يحق له التصرف ما يقبل الملك لغير عوض.</p>	<p>— أركان التبرعات أربعة الواهب وهو المالك المتصرف شرعاً.</p> <p>— الموهوب له وهو الشخص الطبيعي والاعتباري سواء كان موجوداً أو سيوجد.</p> <p>— الموهوب وهو كل ما يقبل الملك سواء كان مجهولاً أو معروفاً.</p> <p>— الصيغة هي: كل ما يقتضى نقل الملك من قول أو فعل أو عادة.</p> <p style="text-align: center;"><b>أنواعها</b></p> <p>— هبة ذات هبة منفعة.</p> <p>— وهي إما صدقة وهي الهبة لوجه الله وإما مودة وهي الهبة للأقارب والأحباب.</p> <p>— هبة الثواب كالمبادلات في المناسبات وهذه الأخيرة كالبيع.</p> <p>— لأبد للهبة من الخور وهو رفع يد الواهب ووضع يد الموهوب له.</p> <p>— يكفي الاشهاد من حوز المحجور في أنواع الهبة.</p> <p>— الحبس وهو إما معقب وإما معمر شروطه شروط الهبة.</p>	<p>— يرجع الحبس المعقب لأقرب فقراء الحبس إذا انقطع الحبس عليه.</p> <p>— يرجع لأقرب فقراء الحبس إن رد الحبس عليه وقيل يرجع ملك الواقف.</p> <p>— يتبع في الحبس مذهب الحبس وشروطه الجائزة إذا انقطعت منفعة الحبس وكان غير عقار بيع واشترى به ما هو نافع.</p> <p>— لا يباع العقار ويترك معلماً منه لتعريفه.</p> <p>— الحبس في سكنى الدار إسكان وفي ظهر الدابة اركاب وفي لبنها منيحة وفي الأدوات والآلات إعارة.</p> <p>— لا تجوز الرقبي وهي ان مت قبلك فلك كذا وإن مت قبلي فلي كذا.</p> <p>— العرية هي هبة ثم شجرة ويجوز بيع ثمرها قبل بدو صلاحه.</p>

## الوديعة

تعريفها	أحكامها	الملاحظات
<p>— وهي حفظ المال للآخرين.</p>	<p>— لا يلزم قبولها.</p> <p>— تجوز الإحارة عليها.</p> <p>— الأصل عدم ضمانها إلا في الحالات التالية</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إبداء الوديعة لغيرك.</li> <li>• نقل الوديعة من مكان إلى مكان.</li> <li>• خلطها مع غيرها مما يشبهها.</li> <li>• الانتفاع بها.</li> <li>• التفريط والاتلاف.</li> <li>• مخالفة أوامر المودع.</li> </ul>	<p>— تكره للموسر الأمين.</p> <p>— تسلف الوديعة المثلية.</p> <p>— يمنع تسلف المقوم من الجربوديعة ضمنها وكان له الربح.</p> <p>— لا تؤخذ أجرة على الوديعة إلا إذا شغلت مكان أو احتاجت إلى غلق.</p>

## العتق

تعريفه	الأحكام	الملاحظات
<p>— وهو رفع الملكية الشرعية بعين الشخص بسبب شرعي.</p>	<p>— أسباب العتق هي</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• انشاؤه من التصرف شرعاً.</li> <li>• الكتابة وهي العتق مقابل معاوضة منجزة.</li> <li>• التدبير وهي الوصية بالعتق بعد الموت.</li> <li>• أمهات الأولاد وهي استيلاء من تملك كلها أو بعضها.</li> <li>• فعل ما يشين.</li> <li>• ملك الأبناء والآباء ونحوهم.</li> </ul>	<p>— الولاء لحمة كلحممة النسب.</p> <p>— يأتي المعتق المباشر بعد العصبة.</p> <p>— يرث المعتق وولى.</p> <p>— لا حق للنساء في الولاء إلا المعتق المباشر.</p> <p>— يجر الجدد الولاء في حالة رق الأب.</p>

## القضاء والشهادة واليمين

صفات القاضي الواجبة	تابع	صفات الشاهد	أنواع الشهادات	أنواع الأيمان
<ul style="list-style-type: none"> <li>— الإسلام.</li> <li>— العقل.</li> <li>— الذكورة.</li> <li>— البلوغ.</li> <li>— الحرية.</li> <li>— سلامة الخواص.</li> <li>— العدالة.</li> <li>— العلم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— الحلم.</li> <li>— القوة.</li> <li>— الجزالة.</li> <li>— أن يكون بلدي.</li> <li>— نسيب.</li> <li>— نبيه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— الإسلام.</li> <li>— العقل.</li> <li>— البلوغ.</li> <li>— الحرية.</li> <li>— البقظة.</li> <li>— النباهة.</li> <li>— العدالة.</li> <li>— عدم التهمة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— أربعة رجال في الزنا.</li> <li>— شهادة رجلين في الأمور البدنية</li> <li>— سوى الزنا وما يختص بالنساء.</li> <li>— رجل وامرأتان في ١</li> <li>— شهادة امرأتين فيما يختص بالرضاعة.</li> <li>— رجل ويمين في الأمور المالية.</li> <li>— امرأتان ويمين في ١ ر المالية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— يمين المنكر على نفي دعوى الخصم.</li> <li>— يمين المدعى على صحة دعواه.</li> <li>— اليمين المكمل للشهادة.</li> <li>— يمين القضاء وهي للاستحقاق على الغائب والمحجور.</li> </ul>
الصفات المستحبة		مراتب الشاهد		
<ul style="list-style-type: none"> <li>— الاجتهاد.</li> <li>— العلم بالعربية.</li> <li>— التوثيق.</li> <li>— الورع.</li> <li>— الغنى.</li> <li>— الصبر.</li> <li>— الوقار.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— المرز.</li> <li>— العالم الورع الذي فاق أقرانه الصالحين.</li> <li>— العدل من يجتنب الكيثر ويقلل من الصفائر وما يقدح في المروعة.</li> <li>— مستور الحال.</li> <li>— مردود الشهادة.</li> </ul>	<p style="text-align: center;"><b>ملاحظة</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>— يزكى العدل ميرزان عارفان به وبما يزكى به.</li> </ul>		

## الجنايات الدماء والحدود

القتل	الجرح	تابع	الزنا	السرقة	البغي والحراية
<ul style="list-style-type: none"> <li>يجب الفصاص إذا كان القاتل بالغاً عاقلاً وكان المقتول مساوياً للقاتل في الحرية والإسلام فلا يقتل المسلم بالكافر ولا يقتل الحر بالعبد.</li> <li>ويشترط في القتل أن يكون عمداً أو شبه.</li> <li>وتقتل الجماعة بالواحد وإذا كان القتل خطأ وجبت الدية على العصابة.</li> <li>ثبت القتل بالاعتراف وشهادة عدلين وبالقسامة محسنة يميناً يخلفها أولياء المقتول.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>قطع العضو الفرد فيه الدية مثل الأنف.</li> <li>وقطع أحد العضوين المزدوجين فيه نصف الدية وإذا كان عمداً كان فيه القصاص.</li> <li>أنواع الجراحات <ul style="list-style-type: none"> <li>الدامية هي التي أسالت الدم.</li> <li>الحارصة هي التي تشق الجلد.</li> <li>السحاق هي التي تكشط الجلد.</li> <li>الباضعة هي التي تشق اللحم.</li> <li>المتلاحمة هي التي تقطع اللحم في عدة مواضع.</li> <li>الميلطأة هي التي قاربت العظم.</li> <li>الموضحة هي التي أبانت العظم.</li> <li>الماشمة هي التي كسرت العظم.</li> <li>المنقلة هي التي تكسر العظم وتطيره.</li> <li>المأمومة هي التي تصل إلى الدماغ.</li> <li>الجانقة هي التي تصل إلى الجوف.</li> <li>هذا إن كان خطأ فإن كان عمداً ففيه القصاص.</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>المرأة نصف دية الرجل فيما فوق الثلث وتساويه فيما تحت الثلث.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>المحصن يرحم وغير المحصن يجلد مائة ويعرب سنة.</li> <li>ثبت هذا الجلد بالاعتراف أو الحمل أو شهادة أربعة شهود.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>أخذ مال معصوم من حصن.</li> <li>تقطع اليد اليمنى ثم الرجل اليسرى ثم اليد اليسرى ثم الرجل اليمنى ثم يحبس.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الحراية هي حمل السلاح على الناس وقطع الطريق وسلب الأموال يوعظون ثم يقيم عليهم ثم يقتلون.</li> </ul>
			القذف	الردة	البغي
			<ul style="list-style-type: none"> <li>وهو أن نرمي إنساناً بالقاذورة يجلد ثمانين جلدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هي قول أو فعل ما يبدل على الخروج من الإسلام يوعظ فإن لم يرجع قوتل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هو الخروج عن طاعة الإمام ومنع الحقوق الواجبة يوعظون فإن أبو قوتلوا.</li> </ul>
			شرب الخمر	الزندقة	
		<ul style="list-style-type: none"> <li>خمسة من الإبل.</li> <li>عشرة من الإبل.</li> <li>خمسة عشر من الإبل.</li> <li>ثلث ١</li> <li>ثلث الدية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وهو كل مسكر يجلد صاحبه ثمانين جلدة وهو يثبت بالاعتراف والشهادة والرائحة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هي إخفاء الكفر وإظهار الإيمان وصاحبها يقتل ولا يستتاب.</li> </ul>	



## ملحق بالتركة

طريقة القسمة	أسباب الإرث وموانعه	الحجيب
<ul style="list-style-type: none"> <li>— حصر ممتلكات الميت.</li> <li>— إخراج قيمة تجهيزه.</li> <li>— قضاء ديونه.</li> <li>— إخراج وصيته في حدود الثلث فقط.</li> <li>— إحصاء ورثته.</li> <li>— البحث عن القاسم المشترك بين الانصباء.</li> <li>— تقويم المال قيمة إجمالية.</li> <li>— قسم هذه القيمة على انصباء الورثة.</li> <li>— أخذ كل ماله.</li> <li>— الباقي للعصبة.</li> <li>— إذا قصر القاسم المشترك عن الانصباء أعيل بنفس النقص ثم تجرى القسمة.</li> <li>— يمكن بعد ذلك أن يأخذ بعض أصحاب الانصباء متاعاً بقيمته فإن زاد رد الزائد وإن نقص كملوا له الزائد.</li> </ul>	<p><b>أسبابه</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>— القراء: الحقيقية كالنسب أو المعنوية كالولاء.</li> <li>— الزوجية.</li> <li>— الملك.</li> <li>— بيت المال في حالة إنعدام الأسباب السابقة.</li> </ul> <p><b>موانع الإرث</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>— عدم الاستهلاك.</li> <li>— الشك في أسبقية الموت.</li> <li>— ابن اللعان من أبيه.</li> <li>— الكفر.</li> <li>— الرق.</li> <li>— ابن الزنا.</li> <li>— قاتل ليرث.</li> </ul> <p><b>ملاحظات</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>— إذا اعترف بعض الورثة بنسب من لم يثبت نسبه لأبيهم أحد المعترف له منه بتقديم وجوده.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— حجب الاسقاط يجري مع وجود من يدلي به للإرث غير الأم.</li> <li>— حجب النقص ينال البنت والأم والأب والزوجين.</li> <li>— المراد بحجب الاسقاط المنع من الإرث.</li> <li>— المراد بحجب النقص نقص الإرث في القروض وهي الانصباء المحدودة أو التحويل من العصب إلى فرض أقل أو العكس.</li> </ul>
<b>ملاحظة</b>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>— إذا ترك أهل الميت القسمة حتى مات بعضهم قسموا على الأصل الأول ثم قسموا على الأصل الثاني وهذه هي المناسخت.</li> </ul>		